الثورة الاربعاء 22 صفر 1432هـ الموافق 26 يناير 2011م العدد (16877)

دائرة الضوء:

تعقيب على لا للدفتر الأسود

د. سامية عبدالمجيد الأغبري

تطرقت في مقالة سابقة لموضوع بعنوان «لا للدفتر الأسود» أوضحت فيه إحدى الطرق المستخدمة في كيفية التعامل مع الطلاب وخاصة في المرحلة الثانوية والحفاظ على الهدوء داخل الفصل الدراسي ، والتزام الطلاب بالقيم التربوية.

وقد وصلتني رسالة من أحد قرائي الأعزاء يقدم فيها طريقة كانت متبعة في إحدى المدارس في الغرب حيث يقول : أنقل لك رواية أخرى للدفتر الأسود منقولة عن أحد المواقع المسيحية تحكي بأنه كان لناظر إحدى المدارس نظام خاص لعقاب التلاميذ المشاكسين ، إذ تسجل الأخطاء في دفتر أسود كبير الصفحات، وأمام كل خطأ العقوبة التي يراها مناسبة، ثم يأتي الناظر في طابور الصباح فيرتج الجميع وتحتبس الأنفاس حتى ينتهي الناظر من مناداة الطلاب المعاقبين ليتم عقابهم، لكن شيئا جميلا يحدث في نهاية العام الدراسي إذ يجمع الناظر طلاب المدرسة ويجلسهم في دائرة في وسطها جمرات من الفحم المتوهج ثم يأتي الناظر وتحت ذراعه دفتر العقوبات الأسود فيفزع الطلاب ، وينزعجون ثم في خطوات بطيئة وصمت شديد يقترب الناظر من النار المشتعلة ، ويبدأ بتمزيق دفتر العقوبات الأسود ورقة ورقة ملقيا بها في النار، ويبتسم معلنا أنه تغاضى عن كل أخطاء العام الماضي، فيتهلل الجميع مصفقين هاتفين لناظرهم المحبوب.

ويعلق القارئ قائلا : طبعا هذه القصة التي قدمت في ذلك الموقع الهدف منها التدليل على غفران الذنوب في الدنيا على أساس أن ناظر المدرسة إشارة للسيد المسيح الذي يخلصهم من الذنوب .... إلخ بحسب معتقداتهم.

القارئ : صادق العزعزي

يتضح لنا من هذه القصة أن المعلمين الحقيقيين هم الذين يبحثون عن أساليب تربوية ليس الهدف منها مضايقة طلابهم أو ممارسة العنف ضدهم وإنما تقويم سلوكهم بأسلوب راق يتعلمون منه دروساً وعبراً.

وبالطبع لا يمكننا استخدام نفس الأساليب التربوية التي قد تتناسب مع دول معينة ولا تتناسب مع دول أخرى، فمثلا إذا طبقنا طريقة الدفتر الأسود على الطلاب في مرحلة دراسية لمرة واحدة قد ننجح ولكن لا يمكننا تكرارها لأن الطلاب سيستمرون في ممارسة الفوضى وعدم الالتزام بالقيم التربوية لأنهم سيطمئنون بأن الناظر سيعفو عنهم في نهاية المطاف.

والأهم أن نعرف لماذا يحدث بعض الطلاب فوضى، ولا يهتمون بالدراسة ، فلعل إيحاء دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين داخل المدارس وإعطائهم صلاحيات واسعة تفوق صلاحية مدير المدرسة سيساهم في معرفة أسباب إهمال الطلاب للدراسة ، وعدم التزامهم بالقيم التربوية وكيفية معالجتها بما يحقق مصلحة الطلاب.

فهناك مدارس نموذجية في بلادنا -ولو أنها محدودة- لديها أساليب تربوية لا تعتمد على العقوبات الجسدية وإنما تعتمد على وجود القدوة التربوية وغيرها.

وسأنتظر التعقيبات من القراء كي يفيدونا بالمزيد من الطرق التربوية الحكيمة النابعة من بيئتنا ، والتي أبدعها معلمونا.

samiaagbary@hotmail.com

من أجل ممارسة ديمقراطية سليمة..

طه العامري

أن تكون (معارضا) فهذا حقك شريطة أن تكون سندا للقانون وليس (معولاً) لهدم أسس هذا القانون.. أن تكون ناشطا حقوقياً فهذا حقك.. لكن عليك أن تفكر جيداً بحق الوطن عليك.. أن تكون ناشطاً من أجل الحرية فهذا حقك كفله الدستور، لكن عليك أن تدرك أن حريتك تنتهي عندما تمس حرية الآخرين..

أن تكون مناضلاً من أجل حرية الرأي والتعبير، فأهلاً بك في ظل المناخ الديمقراطي والتحولات الحضارية الوطنية، لكن عليك أن تؤمن بحق المجتمع عليك وأن لا تجعل رغبتك في الحرية وحقك في التعبير تتجاوز حقِ الوطن والمجتمع، وأن تدرك أن للحرية حدوداً كفكرة ونظرية وتطبيق، وليس هناك حرية مطلقة إلا (الفوضى)..؟!!

أن تكون ما تريد وما ترغب فلا تثريب عليك، شريطة أن تمارس سلوكياتك تحت سقف الدستور ورعاية القانون وأن لا تجعل النوازع الذاتية هي حاكمة توجهاتك وإلا انزلقت إلى براثن الفوضى وأصبحت أسيراً لنوازعك الذاتية ولدوافعك الحزبية، ومن ينزلق إلى هذا المنزلق يفقد رسالته وهويته ودوره ومن ثم يصبح مدفوعاً برغبات ثأرية قاتلة تقوده في النهاية إلى دائرة النسيان والتهميش لأن الواقع بحكم الكثير من العوامل الحضارية يتجاوز كل هؤلاء مهما كانت مكانتهم ونفوذهم المعنوي في المجتمع، لأن المجتمع في الأخير هو مصدر النفوذ وليس بما يملك الشخص أو مكانته..

إن التغيير غاية وطنية وهدف جمعي ومطلب جماهيري، لكن لهذا التغيير شروطه ونواميسه الذاتية والموضوعية، وأبرزها توافر الإرادة الجمعية نحو التغيير وأن يأتي عبر الوسائل الشرعية والسليمة، وأي تغير لا يأتي عبر هذه الطرق يصبح شكلاً من أشكال (الفوضى) خاصة إن ذهب دعاة التغيير يحاولون تحقيقه والوصول إليه عبر طرق الفوضى التي لا تعبر عن حقيقة نوايا دعاة التغيير ممن يسعون لتحقيقه عن طريق توظيف الظواهر واستغلال الأحداث وفرض خيارات الأمر الواقع ويزداد الأمر كارثية حين تكون هذه النوايا صادرة عن (أقلية) في مواجهة (الأغلبية) في مجتمع ناشئ بدأ حديثاً الأخذ بخيار الديمقراطية وقيمها، وهو الخيار الذي رغم حداثتنا في الأخذ به إلا أننا غدونا نضاهي أرقى المجتمعات الديمقراطية مع فوارق طفيفة تتصل بظروفنا المادية وحالتنا المعيشية والاقتصادية وهي عوامل لها علاقة ببعض الظواهر السلبية التي نعيشها، غير أن الأسوأ أن من يحرك تداعيات المشهد السياسي الوطني لا صلة له في الغالب بظروفنا الاقتصادية بقدر ما تأتي أحداثنا في غالبيتها نتاج دوافع كيدية ورغبة من البعض في تصفية حسابات سياسية أن لم يكن الأمر نتاج عوامل مشتركة داخلية وخارجية لإدراكنا إن ثمة جهات ما انفكت تتربص بمسارنا وبواقعنا وبظروفنا المجتمعية على خلفية نوازع وحسابات لا حصر لها، ومع ذلك فقد استطاعت بلادنا وعلى هدى من قيادة وحكمة وحصافة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – أن تنجز الكثير من التحولات وتحقق الأكثر من المنجزات الاقتصادية والتنموية وهي الجوانب التي يفترض أن نكرس عليها ومن أجلها جهودنا ونسخر طاقتنا للجوانب التنموية وإنجاز الخطط الاقتصادية وترجمتها على أرض الواقع وهو فعل أسلم وآمن وأفضل لنا جميعاً من الانهماك في التنابز والكيد وتأجيج الخصومة واجترار الثقافة الماضوية ومن ثم إعادة إنتاجها وفق قيم ومفاهيم الحاضر الوطني بكل معطياته الإيجابية وهي معطيات لم يكن من السهل تحقيقها والوصول إليها إلا بتضحيات جسيمة قدمها شعبنا ولا يزال وهو ما يحتم علينا الاصطفاف ونبذ ثقافة الفرقة والتمزق واستغلال المناخات الحضارية بكل قيمها لخدمة شعبنا وتحقيق تطلعاته التنموية وأهدافه الاقتصادية، وأن نلتزم بكل موجبات القانون ونتنافس تحت رايته بصدق وشفافية بعيداً عن ثقافة الكيد والانتقاص ومحاولة التضحية بمكاسب قائمة في سبيل مكاسب وهمية تندرج في سياق الأحلام تجسيداً لفلسفة (ماركسية) تقول (إن من المهم التضحية بالجيل الحالي في سبيل أجيال لم تولد بعد) وهي فلسفة فشلت وسقطت في مزبلة التاريخ برموزها وأدواتها، لكن من المؤسف أن بعضنا يتصرف اليوم وفق هذه القاعدة الخائبة..

إن ما يجري اليوم لا يخدم مصلحتنا الوطنية، وما يخدم مصلحتنا هو الحوار والتوافق والاتفاق والاصطفاف لمواجهة التحديات التي يجب أن نواجهها كفريق واحد، ما لم فإن على من يشذ عن قاعدة الحوار ويخرج عن إجماع المجتمع إنما يشكل بوجوده وأفعاله ومواقفه عائقاً أمام قطار التحولات والنهوض الوطني والتنمية التي يجب أن تكون ديدن وهوية من هم في السلطة ومن هم في المعارضة على أن يكون صندوق الانتخابات هو الحكم بين أصحاب الرؤى والنظريات والأفكار بعيداً عن كل الوسائل والأدوات التي تؤدي إلى بث روح الفرقة وثقافة التمزق والتفتت المجتمعي..

إن التغيير في الأخير هو انتصار لقيم وأفكار وأحلام وتطلعات وأجمل تغيير بالنسبة لنا هو الانتصار في المعركة التنموية والاقتصادية والتغلب على التحديات المعيشية في لحظة يتقلب فيها العالم ويتربص فيه الكبار والمتقدمون بالصغار والمتخلفين تنموياً، ونحن جزء من عالم يتطلع للتقدم والنمو انطلاقاً من أولوياته التنموية ووفق المتاح من قدراته وإمكانياته، وهو ما يجبرنا جميعنا على أن نجعل لخلافاتنا سقفاً ولتباياناتنا مرجعية قانونية ودستورية وأن نمارس قيم وثقافة التحولات الديمقراطية على قاعدة دستورية راسخة غايتها وغاية أطرافها تجذير قيم التحولات بروح وطنية صادقة وشفافة وتواقة إلى خلق رؤى ومفاهيم وقيم اجتماعية وطنية تتناسب مع حجم منجزاتنا وعظمة تحولاتنا الوطنية..

كما علينا أن ندرك وبوعي عميق مخاطر المهاترات وتبعات النزق السياسية ونرجسية بعضنا وما قد تخلفه من عقبات أمام رغباتنا في السكينة والاستقرار، ولأن التغيير في الأخير هو غاية وطنية جمعية وليس هناك ثمة شعب يرفض التقدم والتغير إلا أن يكون شعباً (ميتاً) ومسكوناً بكل أدران التخلف الحضاري، وشعبنا ليس كذلك بل إن شعبنا قاد ولا يزال عملية تغيير حضارية أذهلت العالم حين انتصر على ثقافة التشطير ومخلفات عهود الإمامة والاستعمار ليدق المسمار الأخير في نعش التخلف بقيام الوحدة اليمنية في الـ(٢٢ مايو ١٩٩٠م) ولا يزال شعبنا يقود حركة التغيير التنموية والاقتصادية ويقدم نماذج مشرفة لكل العالم من خلال تفاعله الحضاري واحتكامه للعملية الديمقراطية كوسيلة نموذجية لحل معادلة الصراع على السلطة، وعليه نرفض أن يستغل البعض هذا المناخ الديمقراطي ليصادر علينا شرف إدارة التحولات والانطلاق في ثورة التغيير المجتمعية التي انطلق قطارها قبل عقدين من الزمن ولا يزال شعبنا يحقق تحولات ويدير التغيرات بقدر كبير من الوعي والثقة بالنفس والإرادة، تحكمه وتوجهه في هذا المسار توجيهات ورؤية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – الذي أعطى اليمن ولا يزال الكثير من الجهود والتضحيات الخلاقة وبما يحقق لهذا الشعب غايته الوطنية وتطلعاته الحضارية بعيداً عن نرجسية النرجسيين وثقافة الكيد والأحقاد واجترار ترسبات وأدران الماضي البغيض.. فهل نستوعب وندرك حقيقة أن التغيير انتصار وليس انتحاراً، وأن التقدم تصنعه التنمية الشاملة وليس الفوضى والعبث والمسيرات المعطلة لكل القيم الحضارية، وإن كانت شكلاً من أشكال الديمقراطية غير أن ممارستها يجب أن تكون ديمقراطية أيضاً وإلا غدت أي شيء إلا أن تكون ديمقراطية..!!

ameritaha@gmail.com

إعلان